التحديات وفرص التعاون اليهودي العربي في شئون الأراضي، التخطيط والإسكان

سامر سويد*

"تتمثل مطالب الأقلية الفلسطينية في مستويين، مطالب الحقوق المدنية ومطالب الحقوق القومية. مطالب الحقوق المدنية هي المحور المشترك الذي ينبغي أن يدور في فلكه المعسكر الديمقراطي (إضافة للمطالبة والعمل على إنهاء الاحتلال وحل القضية الفلسطينية). وعلى هذا، ينبغي على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل أن تدرك أنّ مطالبها القومية ليست جزءًا من المعسكر الديمقراطي، بل من نضالها في أطر أخرى، فلسطينية وإسرائيلية. وعلى الجمهور اليهودي الذي يؤمن بالتعاون العربي اليهودي أن يدرك أنه لا بد أن يضحي ببقراته المقدسة كي يكون شريكا حقيقيا، وإحداها هي موضوع مقالتي، قضية الأرض"

خلفية

تعتبر قضية الأرض، المطالبة بالحق فيها، والسيطرة عليها فعليا، إحدى القضايا الجوهرية في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ويستغلها السياسيون وصناع الرأي العام كثيرا لتغذية وتأجيج الصراع. هذه القضية مغروسة في وجدان الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل لكونها أقلية أصلانية، تتمتع بملكية خاصة على الأرض. نصف الأراضي التي كانت بملكية الأقلية الفلسطينية صودرت في العقدين الأولَيَيْن بعد قيام الدولة، والأرض التي بقيت مهددة دائما بالمصادرة بأعذار مختلَقة أكثرها استخداما المصادرةُ من أجل إنشاء مشاريع "قومية" مختلفة، مثل شارع 6، خطوط نقل الغاز وغيرها وغيرها. هنالك علاقة مباشرة بين الأرض والتخطيط، حيث يتحول التخطيط أو عدم التخطيط لأداة سيطرة على الأقلية أو الشعب المحتل. تؤثر على التخطيط القوى السياسية والمصالح الاقتصادية حتى يتضح أن التخطيط ما هو إلا أداة لتنفيذ مصالح أصحاب القوة في المجتمع.

مما قيل أعلاه، يمكن أن ندرك لماذا تشغل قضايا الأراضي والتخطيط والإسكان الأقلية الفلسطينية في إسرائيل،

* سامر سويد، ناشط سياسي واجتماعي في الجبهة الدمقراطية للسلام والمساواة. مدير المركز العربي للتخطيط البديل. طالب للدكتوراة في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا. باحث في شؤون القيادة السياسية وخاصة القيادة السياسية للأقليات. وهو موجه في مدرسة السلام في واحة السلام.

وتؤثر تأثيرا مباشرا في مستوى حياتها ومطالبها المدنية والقومية. وهكذا تستخدم مثل هذه القضية بيد "أصحاب الشأن" للتحريض والتفرقة بين الشعبين. في مقالتي هذه، سأحاول تقديم وجهة نظر مختلفة عن هذه القضية المركبة التي عرضناها، والتي يمكن أن تقلب التحديات الكثيرة التي تعترض كلا الشعبين إلى فرصة تعاون يهودي- عربي.

قضية الأراضي تحدٍّ وفرصة:

تتمثل مطالب الأقلية الفلسطينية في مستويين، مطالب الحقوق المدنية ومطالب الحقوق القومية. مطالب الحقوق المدنية هي المحور المشترك الذي ينبغي أن يدور في فلكه المعسكر الديمقراطي (إضافة للمطالبة والعمل على إنهاء الاحتلال وحل القضية الفلسطينية). وعلى هذا، ينبغي على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل أن تدرك أنّ مطالبها القومية ليست جزءًا من المعسكر الديمقراطي، بل من نضالها في أطر أخرى، فلسطينية وإسرائيلية. وعلى الجمهور اليهودي الذي يؤمن بالتعاون العربي اليهودي أن يدرك أنه لا بد أن يضحي ببقراته المقدسة كي يكون شريكا حقيقيا، وإحداها هي موضوع مقالتي، قضية الأرض؛ وأنّ المواطنة الإسرائيلية للفلسطينيين مواطني إسرائيل، ليست بمقايضة مقابل انتمائهم القومي لفلسطين. إذ أنهم مواطنون إسرائيليون وجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وينبغي قبولهم على هذا الأساس. تقبّل هذه التركيبة، ومساندة الجمهور الفلسطيني في أزماته النابعة من قضية الأرض، ستقلل الاغتراب الحاصل وستشكل قاعدة لبناء الثقة المتبادلة بين كلا الجانبين. إن نجاح حركات حقوق المواطن في الولايات المتحدة وشمال إيرلندا، ينبغي أن تشكل لنا بوصلة لتدشين معسكر ديمقراطي في إسرائيل، وهو معسكر يستطيع استيعاب كل من يتبنى الديمقراطية والانسانية قيَمًا حياتية، من غير صلة للنسب، الدين، العِرق والجنس. وهكذا ينبغي التعامل مع قضية الأرض والتخطيط، والمساواة في تخصيص الأرض والفرص السكنية اللائقة والمتاحة. لذا، يُتوقع من اليهودي أن يسعى للاعتراف بالقرى غير المعترف بها في النقب، توسيع مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية، المصادقة على المخططات الهيكلية والخرائط المفصلة المناسبة للبلدات العربية وتقسيم إيرادات ضريبة الأملاك (الأرنونا) التي تدفعها المؤسسات الحكومية وفقا لمعايير اجتماعية اقتصادية، وتقسيم الضريبة من المناطق الصناعية الإقليمية من أجل تحقيق العدل في التوزيع.

محاور العمل المقترحة:

1. القرى غير المعترف بها في النقب: إن قضية القرى غير المعترف بها في النقب هي إحدى القضايا، على سبيل المثال لا الحصر، التي تكرس الوضع البائس في كل المستويات للسكان العرب في النقب. يقوم صناع السياسة بطرح هذه القضية بمنحى سياسي لتحريض الوسط اليهودي على الأوساط الأكثر ضعفا في الدولة، حيث يصورون البدو كغزاة لأرض ليست لهم، كرافضين للتنظيم وكخارجين عن القانون غير مبالين بالقوانين والنظم. لكن الوضع في الواقع عكس ذلك تمامًا، إذ قطن العرب البدو هذه الأرض قبل قيام الدولة، أو هُجّروا عن الأرض من قِبل الدولة، بعد فترة قصيرة من قيامها. تكشف الحقائق أن الدولة تنصّلت وما زالت تتنصّل من مسئوليتها تجاه مواطنيها، من الدعاوى بخصوص مئات آلاف الدونمات المعلقة منذ عشرات السنوات بلا أي قرار من الدولة، التي تريد إيصال الرسالة بأن الأمر عابر، بأن السكان عابرون، وهذا يفسر لنا الاستثمار المعدوم في البنى التحتية، الرفاه والتربية والتعليم لسنوات مديدة.

لقد أعد بدو النقيب مستعينين بمنظمات المجتمع المدني برنامجا بديلا للاعتراف بالقرى غير المعترف بها،[239] وتعتبر المطالبة بتبني هذا البرنامج فرصة لمشروع يهودي عربي مشترك ينبغي للمعسكر الديمقراطي الالتفاف حوله. ذلك أنّ اعتراف الحكومة بالقرى غير المعترف بها ضروري كي تتم تسوية الأوضاع في النقب تسوية مقبولة. وأي برنامج حكومي لا يشمل هذه التسوية يعتبر برنامجا سيُجابه بمعارضة كل من يناضل من أجل القيم الديمقراطية. إنّ اعتراف الحكومة بالقرى غير المعترف بها سيجعلها تزدهر ومعها كلّ النقب، وتعتبر هذه مصلحة كل الطبقات المستضعفة في النقب، والتي ينبغي أن تدرك أهمية كونها جزءا من النضال. من الأمثلة على هذا التعاون في لجنة تقسيم الموارد من المناطق الصناعية في النقب والتي استفادت منها البلدات العربية مثل حورة واللقية وراهط، وبلدات مثل عراد وديمونا ويروحام. لقد رافق المركز العربي للتخطيط البديل عمل هذه اللجنة، ونقل التجربة إلى مناطق أخرى في شمال البلاد.

2. توسيع مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية: تسيطر السلطات المحلية العربية على 2. 5% فقط من مناطق النفوذ في الدولة، بينما تسيطر على أغلب المناطق المجالسُ الإقليمية، والتي تجمع كل الكيبوتسات والبلدات اليهودية. حاليا، تتباحث 6 لجان جغرافية في طلبات السلطات المحلية لتوسيع مناطق نفوذها، إذ تطالب أغلب السلطات العربية بضم أراضي السكان الخاصة إلى مناطق نفوذها، والتي تتاخم مناطق النفوذ التابعة لمجالس إقليمية أخرى. تعارض المجالس الإقليمية ذلك معارضة شديدة، رغم أنها لا تستفيد من الأراضي الخاصة التي يملكها السكان العرب. ينبغي على سكان الكيبوتسات والموشافيم المؤمنين بالديمقراطية، أن يضغطوا على رؤساء المجالس الإقليمية كي يحققوا التغيير في توجّه هذه المجالس. إذا أدرك رئيس المجلس الإقليمي أن معارضته لتوسيع القرى العربية ستجعله يدفع ثمنا سياسيا في موقعه، فقد يؤدي ذلك إلى تغيير طريقة التعامل المتسلطة التي نراها بوضوح كل أسبوع في مناقشات اللجان.

تطوير التخطيط: حسب التقديرات هنالك أكثر من خمسين ألف منزل غير مرخّص في البلدات العربية. هذه المعطيات جعلت الحكومة تسن قوانين للتشديد على تطبيق قوانين البناء والتخطيط رغم أن أمام الحكومة اقتراحًا من كافة قيادات المجتمع العربي لاتفاق بينها وبينهم يجمّد هدم البيوت لمدة سنوات ثلاث، حيث تسرّع الحكومة خلالها خطوات التخطيط في المجتمع العربي من أجل وقف البناء غير المرخّص، إلا في حالات خاصة للبناء على أرض غير خاصة وعلى بعد من البلدات القائمة. وقد تعهّدت القيادة العربية بمنع كل بناء بلا ترخيص في هذه الفترة. رفضت الحكومة هذا الاقتراح، وسنت قانونا علاوةً على هذا لفرض القانون. لقد جعل هذا القانون البلدات العربية تغلي، وتخشى الإقبال على موجة هدم جديدة، يمكن أن يحدث في أي يوم. لم تلق نداءات الجمهور العربي آذانًا صاغية، ولذلك ينبغي تقوية هذا الصوت، لأنه الاقتراح الوحيد الذي يمكن أن يجلب الحل لهذه القضية المؤلمة. هذه المطالبة ينبغي أن تكون نفس مطالبة المعسكر الديمقراطي.

3. العدالة التوزيعية، وقد كان شعار الاحتجاج الاجتماعي في صيف 2011: "الشعب يريد العدالة الاجتماعية". أحد أسس العدالة الاجتماعية هو العدالة التوزيعية. توزيع الثروة القومية هو مطلب اجتماعي مدني ينبغي أن يوحد أطياف فئات في المجتمع. إحدى المشكلات الحادة لدى المجتمع العربي هي ضعف السلطات المحلية العربية، المنشغلة بصراع البقاء أكثر من انشغالها بالتخطيط الاستراتيجي وتقديم الخدمات اللائقة للمواطنين. لشدّ أزر هذه السلطات لا ينبغي زيادة الكعكة القومية (ميزانية الدولة)، بل ينبغي تقسيمها من جديد تقسيما عادلا. يمكن فعل ذلك بتقسيم ضريبة الأملاك التي

239 انظروا للمخطط في الرابط: http://bimkom.org/wp-content/uploads/bedouins_Mars2012_final_screen.pdf

تدفعها الدولة للمدن التي فيها مكاتب حكومية. ينبغي التقسيم بواسطة الدفع لهيئة خاصة، وتوزيع الأموال وفقا لمعايير اجتماعية اقتصادية ومعايير الضواحي، حيث يعتبر هذا التوزيع جيدا ليس للعرب فقط بل لكل البلدات المستضعفة، العربية واليهودية، وقطع تبعيتها الاقتصادية لهبات الموازنة التي تكرّس وضعها المزري. هذه الخطوات، جنبًا إلى جنب مع إقامة مناطق صناعية في البلدات، تعتبر إجبارية لإخراج السلطات من وضعها، وهي مطالبة ينبغي أن تجعل كل السلطات المستضعفة والمعسكر الديمقراطي يلتف حولها.

الأمثلة أعلاه، تعرض محاور عمل ممكنة في مجال الأرض، التخطيط والإسكان، يمكن اقتراح محاور أخرى، لكنها تُظهر أن موضوعنا الذي نحاول تصنيفه كموضوع قومي فلسطيني هو موضوع مدني إسرائيلي ينبغي أن يلتف حوله المعسكر الديمقراطي. يمكن الاستنتاج من خبرة المركز العربي للتخطيط البديل[240]، بعد 17 عامًا من النشاط، بأن النضالات التي جرت بالتعاون بين منظمات عربية ويهودية أو بين المواطنين أنفسهم هي نضالات لها حظ أوفر في النجاح. لذا يشدد المركز على أهمية التعاون مع منظمات المجتمع المدني اليهودية التي تملك توجها ديمقراطيا. إن نجاح المركز والمجتمع في إلغاء إنشاء بلدة يهودية جديدة (شيبولت- שיבולת) على أرض قرية طرعان الجليلية، هو مثال للنجاح الواسع. وقد قدم المركز آنذاك اعتراضه على المخطط أمام اللجنة القطرية للتخطيط والبناء، من منطلق الملكية التاريخية للأرض والإسقاطات التي ستمسّ بطرعان. وعرضت جمعية حماية الطبيعة اعتراضها لأسباب تتعلق بالحفاظ على المناطق المفتوحة. لقد نجح النضال وأوقِف المخطط. وكذلك تم منع شق شارع لليهود فقط قرب قرية مجد الكروم كان سيُخصص لسكان بيلخ (פלך)، وكان على المارّين من هناك اجتياز بوابة البلدة التي تُفتح بجهاز تحكم بحوزة سكان بيلخ فقط. ومن الأمثلة الأخرى كذلك، الاعتراض على تحويل حريش (חריש) لبلدة للمتدينين اليهود فقط حسب المخطط الأصلي. وقد حصل في هذا النضال تعاون مثمر بين سكان وادي عارة العرب وسكان بلدة كتسير (קציר) اليهود. كذلك يجدر ذكر النضال ضد مصنع فينيتسا في منطقة تسيبوريت (צִיפּוֹרִית) الصناعية، حيث حضر يهود وعرب تضرّروا من التلوث الذي تسببه المنطقة الصناعية للبيئة. تلخيصا، يمكن القول إن فكرة النائب أيمن عودة، رئيس القائمة المشتركة، لإنشاء معسكر ديمقراطي، متجسدة بحركة خارج الكنيست والتي ستتخذ قيم الديمقراطية والمساواة منهجا لها، هي فكرة مقبولة تتطلب عملا دؤوبا لنجاحها. هذا النجاح سيؤدي إلى تغيير الصورة السياسية في إسرائيل. وعلى الرغم من أن الفكرة قد أثارت جدلاً في المجتمع العربي، واعتراضات من قبل جهات في القائمة المشتركة، على رأسهم النائب باسل غطاس (التجمع) يمكن القول بصراحة إن كل من يجد في الكنيست ساحة للكفاح - وهذا ما تصرح به كل مكونات القائمة المشتركة - لا يمكن أن يعترض على هذه الفكرة، لسبب بسيط؛ هو أن من اختار أن يكون جزءا من الحلبة البرلمانية ينبغي أن يتعامل مع قواعد اللعبة، المبنية على الائتلافات والاعتراف بالنظام السياسي الإسرائيلي. المعسكر الديمقراطي هو نوع بديل من الائتلاف والذي يقترحه النائب عودة، وهو استمرار للخط السياسي الذي يحمله حزبه. وما ميّز النائب عودة في حملة الانتخابات الأخيرة هو بعث الأمل بأن التغيير ممكن، على عكس سياسيين آخرين وعلى رأسهم رئيس الحكومة نتنياهو الذي يتبنى سياسة التخويف.

لقد عرضت في هذه المقالة رأيي حول التنازلات الممكنة التي على كل جانب أن يقدمها من أجل تطبيق هذه الفكرة، واقترحت محاور عمل ممكنة في مجال الأرض والإسكان التي تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات هذه القضية.

240 معلومات حول المركز العربي للتخطيط البديل في الرابط : http://www.ac-ap.org/